

ثقة الأسواق تعيد البحرين لإصدار سندات دولية

يظهر نجاح البحرين في إصدار سندات مقومة بالدولار تحسن ثقة الأسواق المالية والمستثمرين بمستقبل اقتصاد البلاد، بعد أن ساعدها الدعم الخليجي على تخفيف حدة الأزمات التي تعاني منها وقلص الضغوط على توازنها المالية.

● **المنامة** - تمكنت البحرين من جمع ملياري دولار في أول طرح لسندات مقومة بالدولار منذ أن حصلت العام الماضي على حزمة إنقاذ خليجية لتفادي أزمة ائتمانية.

وأظهرت وثيقة صادرة عن أحد البنوك التي تقود الصفقة أمس أن المنامة باعت صكوكا بقيمة مليار دولار تستحق في 2027 بعائد 4.5 بالمائة وسندات تقليدية بقيمة مليار دولار تستحق في عام 2031 بعائد 5.62 بالمائة.

وتم تعيين بي. إن. بي باريا وسيستي وبنك الخليج الدولي وجيه. بي مورغان وبنك البحرين الوطني وبنك ستاندرد تشارتد لترتيب الإصدار.

وكانت الحكومة تلقت العام الماضي تعهدات بعشرة مليارات دولار من السعودية والكويت والإمارات بعد أن دفعت أسعار النفط المنخفضة دينها العام للارتفاع إلى حوالي 93 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وجاء ذلك بعد أن اضطرت لإلغاء بيع مقرر لسندات تقليدية دولية بعد أن طلب مستثمرون عائدا أعلى بسبب مخاوف بشأن استدامة ديون البحرين.

ومنذ حزمة الإنقاذ، عاودت سندات القائمة الصعود، مع إدراك المستثمرين أن بوسع البحرين، رغم تصفيتها عند مستوى عالي المخاطر، أن تعول على دعم حلفائها الأجنبي بينما تسعى لإصلاح أوضاعها المالية العامة المثقلة بالديون.

ويعني الطلب القوي على الأوراق المالية مرتفعة العائد في ظل أسعار الفائدة المنخفضة عالميا أن أصغر اقتصادات دول الخليج تستطيع الحصول على عوائد أقل لإصداراتها من السندات عما هو متوقع.

وجرى تسويق الصكوك في البداية بعائد يتراوح بين 4.875 و5 بالمائة، والسندات التقليدية بعائد يتراوح بين 5.875 وستة بالمائة.

ويأتي إصدار البحرين وسط سلسلة إصدارات لسندات في الخليج من بينها بيع أبو ظبي سندات بقيمة عشرة مليارات دولار هذا الأسبوع، في الوقت الذي يستغل فيه مصدر السندات انخفاض أسعار الفائدة للاقتراض بعائد منخفض.

وتستهدف البحرين تحقيق التوازن بين الإيرادات والمصروفات في ميزانيتها المالية الحالية.

● **بيروت** - انحنت السلطات اللبنانية لعاصفة الأزمة المالية المتفاقمة واتخذت قرارا اثار جدلا واسعا بين الأوساط الاقتصادية، يهدف لتقليص الفائرة السنوية للموارد.

ويتوقع أن يصدر مصرف لبنان المركزي تعميما الأسبوع المقبل يتضمن تدابير جديدة لتنظيم تمويل استيراد سلع أساسية تشمل القمح والوقود والأدوية وغيرها.

واكتفى المركزي بالقول في بيان إن "القرار اتخذ بعد مشاورات مع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير المالية".

ويعاني اقتصاد لبنان من تباطؤ في تدفقات رؤوس الأموال من الخارج التي تستخدم منذ وقت طويل لتمويل ميزانية الحكومة والعجز في ميزان المعاملات الجارية.

وهبطت الاحتياطات الأجنبية لدى المركزي، مع استبعاد الذهب، بنحو 15 بالمائة من أعلى مستوى لها على الإطلاق الذي سجلته في مايو من العام الماضي لتصل إلى 38.7 مليار دولار في منتصف سبتمبر الحالي.

وحيث تجمع المطاحن في لبنان المسؤولين على إيجاد حل مناسب يساهم في تأمين الدولار بالسعر الرسمي ليتمكن أصحاب المطاحن من استئناف عملهم واستيراد حاجة البلاد من مادة القمح التي تعتبر مادة تموينية استراتيجية أساسية.

ونسبت وكالة الأنباء اللبنانية الرسمية لأصحاب المطاحن تاركهم أن مخزون القمح هبط إلى مستوى "خطير"، وحذروا من أن البلاد قد تواجه أزمة إمدادات إذا لم يتم توفير الدولارات اللازمة لاستيراد الحبوب بالسعر الرسمي.

وأضاف "لا يمكننا تقديم طلبات الاستيراد لأننا لا نستطيع تأمين دولارات لفتح اعتمادات، في الوقت الذي وصل فيه سعر الدولار لدى شركات الصرافة إلى 1580 ليرة".

وتقول بعض الشركات إنها تضطر للجوء لمكاتب الصرافة لتدبير

الأزمة المالية تجبر الحكومة اللبنانية على تشديد قيود الاستيراد

بيروت في معركة لا مفر منها لتفادي الإفلاس



الاكتفاء بالمنتجات المحلية

مرة أخرى إلى الاستدانة من الأسواق الدولية.

وقال حينها إن "النمو عاد إلى الصفر إن لم يكن سلبيا، وهذا ما زاد الضغط على مصرف لبنان المركزي بتأمين العملات الصعبة، فضلا عن أن تراكم العجز أثر على الاستهلاك وزاد من الركود الاقتصادي".

ولفت إلى أن تكلفة خدمة الدين ارتفعت مع زيادة أسعار الفائدة، ومع ذلك ستشعر الحكومة قريبا في إجراءات إصدار سندات بالعملة الأجنبية بحوالي ملياري دولار.

وفي أبريل الماضي، كشف خليل أن الحكومة تجري استعدادات لإصدار سندات بالعملة الأجنبية في نطاق من 2.5 مليار إلى ثلاثة مليارات دولار لتمويل حاجات الحكومة.

وفي محاولة لإنقاذ المشلول، لجأ لبنان لإعلان حالة الطوارئ مطلع هذا الشهر سعيا لمعالجة الاختلال في التوازنات المالية وإخراج الأنشطة الاقتصادية من نفق الركود الجائم على الدولة منذ سنوات جراء الصراعات السياسية.

احتياجاتها من العملة الصعبة وإنها تدفع سعرا أعلى من السعر الرسمي البالغ 1507.5 ليرة لبنانية للدولار.

وأضرب موزعو الوقود الأسبوع الماضي لأن البنوك لا توفر لهم الدولارات اللازمة لسداد قيمة الواردات معتبرين أن عدم توفر الدولارات بسعر الصرف الرسمي يجبرهم على دفع المزيد في مكاتب الصرافة.

وكان حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة قد أكد الإثنين الماضي أن الدولار متوفر وأن البنوك تلبية طلب الزبائن، مشيرا إلى أن المركزي لم يتلق أي شكوى رسمية بشأن عدم توافر الدولار.

ولكن تصريحات المسؤولين في الحكومة تكفي أن اقتصاد البلاد يواصل الانزلاق إلى حفرة يصعب التكهّن بمدى عمقها، مع استمرار الأزمات الخائقة التي تخاصر كافة الأنشطة التجارية والمصرفية والاستثمارية.

واقام وزير المالية على حسن خليل الأسبوع الماضي المخاوف من انجرار بيروت إلى حافة الإفلاس مع تسجيل مستويات صامدة للنمو واحتمال اللجوء

تخفّض تدريجيا منذ شهرين من تلبية طلباتهم للحصول على الدولار.

ونسبت وكالة رويترز لعساف قوله إن "احتياطات القمح التي تحتفظ بها مطاحن القطاع الخاص انخفضت إلى شهر ونصف الشهر أو شهرين بينما من المفروض أن يكون الاحتياطي كافيا لأربعة أشهر".

تجمع المطاحن في لبنان يؤكد أن احتياطات القمح انخفضت إلى حوالي 45 يوما فقط من حوالي أربعة أشهر

وأضاف "لا يمكننا تقديم طلبات الاستيراد لأننا لا نستطيع تأمين دولارات لفتح اعتمادات، في الوقت الذي وصل فيه سعر الدولار لدى شركات الصرافة إلى 1580 ليرة".

وتقول بعض الشركات إنها تضطر للجوء لمكاتب الصرافة لتدبير

دخل لبنان في معركة جديدة لكبح فاتورة الواردات من أجل تخفيف مخاطر أزمة السيولة من العملة الصعبة، التي تسببت في شلل الكثير من النشاطات الاقتصادية، الأمر الذي فاقم المخاوف من اقتراب الدولة من حافة الإفلاس.

● **بيروت** - انحنت السلطات اللبنانية لعاصفة الأزمة المالية المتفاقمة واتخذت قرارا اثار جدلا واسعا بين الأوساط الاقتصادية، يهدف لتقليص الفائرة السنوية للموارد.

ويتوقع أن يصدر مصرف لبنان المركزي تعميما الأسبوع المقبل يتضمن تدابير جديدة لتنظيم تمويل استيراد سلع أساسية تشمل القمح والوقود والأدوية وغيرها.

واكتفى المركزي بالقول في بيان إن "القرار اتخذ بعد مشاورات مع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير المالية".

ويعاني اقتصاد لبنان من تباطؤ في تدفقات رؤوس الأموال من الخارج التي تستخدم منذ وقت طويل لتمويل ميزانية الحكومة والعجز في ميزان المعاملات الجارية.

وهبطت الاحتياطات الأجنبية لدى المركزي، مع استبعاد الذهب، بنحو 15 بالمائة من أعلى مستوى لها على الإطلاق الذي سجلته في مايو من العام الماضي لتصل إلى 38.7 مليار دولار في منتصف سبتمبر الحالي.

وحيث تجمع المطاحن في لبنان المسؤولين على إيجاد حل مناسب يساهم في تأمين الدولار بالسعر الرسمي ليتمكن أصحاب المطاحن من استئناف عملهم واستيراد حاجة البلاد من مادة القمح التي تعتبر مادة تموينية استراتيجية أساسية.

ونسبت وكالة الأنباء اللبنانية الرسمية لأصحاب المطاحن تاركهم أن مخزون القمح هبط إلى مستوى "خطير"، وحذروا من أن البلاد قد تواجه أزمة إمدادات إذا لم يتم توفير الدولارات اللازمة لاستيراد الحبوب بالسعر الرسمي.

وأضاف "لا يمكننا تقديم طلبات الاستيراد لأننا لا نستطيع تأمين دولارات لفتح اعتمادات، في الوقت الذي وصل فيه سعر الدولار لدى شركات الصرافة إلى 1580 ليرة".

وتقول بعض الشركات إنها تضطر للجوء لمكاتب الصرافة لتدبير

العقوبات تعيد طهران إلى المقايضة والصفقات السرية الصغيرة

واشنطن تفرض عقوبات على شركات صينية لشرائها نفطا إيرانيا

لتصدير مواد غير نفطية، وأنه أسفر عن إبرام صفقتين قيمتهما نحو ملياري دولار بعد ساعات من المحادثات وعدة مكالمات مع طهران للحصول على توجيهات بخصوص السعر وموقع التسليم.

وأكد أحد الإيرانيين ويتولى إدارة شركة مرتبطة بالحكومة تعمل في الاستيراد والتصدير "لا تأمين ولا بنوك... نقد سائل فقط".

وأغلب صادرات إيران غير النفطية مصدرها صناعة البتروكيماويات التي بلغت إيراداتها في السنة الفارسية السابقة التي انتهت في مارس أكثر من 10 مليارات دولار.

ولا تزال إيران تتمتع من تصدير شحنات من البتروكيماويات وغاز البترول المسال إلى آسيا بما في ذلك الصين وماليزيا، لكن واشنطن تواصل مراقبة وإغلاق تلك المنافذ.

وأعلن وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو أمس عن فرض عقوبات على شركات صينية بتهمة "انتهاك تلحق الأميركي" وأن ذلك يمثل بداية تنفيذ تهديد ترامب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بتشدّد العقوبات إذا لم تغير طهران "سلوكها التهديدي".

وأضاف "نقول للصين ولجميع الدول عليكم أن تعلموا أننا سنفرض عقوبات على أي خرق لعقوباتنا"، لكنه لم يحدد هوية الشركات أو الأشخاص المستهدفين بالعقوبات التي تضاف إلى لائحة طويلة من العقوبات ضد الاقتصاد الإيراني.

لكن نطاق استخدامه زاد كثيرا هذه المرة خاصة مع الدول المجاورة ومنها العراق وبافغانستان.

وقال مسؤول إيراني كبير آخر "نحن بلد غني بحدود طويلة مع دول عديدة، وإذا بعث أي شيء باقل من سعره في السوق فبوسعك أن تجد العشرات من المشترين... ويمكن نقل النقد السائل برا أو بحرا أو حتى عن طريق دولة ثالثة".

وأضاف أنه باع "أطنانا من السلع" في الأشهر الأخيرة وأنه يسافر إلى دبي ثلاث مرات شهريا "لإنجاز المهمة".

وقالت رويترز إنها حضرت مؤخرا اجتماعا في إسطنبول بين 3 تجار إيرانيين وتجار آجانب لبحث صفقات

إلى الانضمام إلى واشنطن والرياض في تأكيد مسؤولية طهران عن تنفيذها.

وقال تشاك فرايبيرغ المدير بفر للعلوم والشؤون الدولية إن "إيران ليست لها مصادر أخرى كثيرة من الدخل بخلاف النفط ولذا فإن اقتصادها في حالة اختلال... لديها احتياطات مالية لا تتجاوز الأشهر القليلة المقبلة، لكن الوضع لا يمكن استمراره".

وكانت للعقوبات المالية وطاقتها الشديدة على البنوك والمؤسسات والأفراد وشركات الوجهة في عدد من الدول مثل تركيا وقطر.

وقد استخدمت إيران نظام المقايضة للالتفاف على هذه العقوبات في الماضي،

عدم القدرة على التعامل من خلال النظام المالي العالمي، إضافة إلى قلة الموارد المالية لدى طهران.

وتتوقع تقديرات متحفظة لصندوق النقد الدولي أن ينكمش الاقتصاد الإيراني هذا العام بنسبة 3.6 بالمائة في وقت يرجح فيه البنك الدولي ارتفاع التضخم إلى 31.2 بالمائة في العام الحالي من نحو 23.8 بالمائة العام الماضي.

لكن خبراء يقولون إن الأوضاع أسوأ من ذلك بكثير وأن التضخم تجاوز بالفعل نسبة 40 بالمائة، إضافة إلى فقدان التومان لنحو 70 بالمائة من قيمته منذ مايو 2018 والذي انعكس في ارتفاع هائل في أسعار جميع السلع ويضمونها السلع الغذائية الأساسية مثل الخبز.

ونسبت رويترز إلى المدرس المتقاعد على كمال في طهران قوله إن "من السهل على المسؤولين الحديث عن مقاومة الضغط الأميركي. فليس عليهم أن يقلقوا على الإيجار أو أسعار السلع المتزايدة. الأسعار ترتفع كل يوم".

ولا تلوح في الأفق نهاية قريبة للعقوبات، حيث أكد الرئيس الأميركي دونالد ترامب يوم الثلاثاء أن الضغوط على إيران سوف تزداد شدة، في وقت تشتعل فيه التكهّنات بشأن إمكانية اضطراب طهران للحوار مع واشنطن.

وزادت التوترات بفعل الهجمات التي وقعت يوم 14 سبتمبر على مواقع نفطية في السعودية، والتي دفعت معظم دول العالم وبضمنها الاتحاد الأوروبي

أكدت تقارير دولية أن العقوبات الأميركية أعادت إيران إلى المقايضة والتهريب والصفقات السرية الصغيرة، في وقت تواصل فيه واشنطن مطاردة تلك المنافذ وإغلاقها. وقد أعلنت أمس عن فرض عقوبات على شركات صينية بسبب شرائها لنفط إيراني.

● **لندن** - اقترب اقتصاد إيران من الشلل التام بسبب سياسة واشنطن القائمة على ممارسة "أقصى الضغوط" من خلال عقوبات واسعة النطاق ترافقت مع تزايد القدرة على مراقبة تنفيذها بسبب التطور التكنولوجي.

وينسك الخبراء بمكابرات طهران وتصريحاتها الاستعراضية عن قدرتها على الصمود. ويؤكدون أنها لم يعد أمامها سوى منافذ ضئيلة لصفقات المقايضة والتهريب وبعض الصفقات السرية الصغيرة.

ويزعم حكام إيران أنهم أنشأوا شبكة من التجار والشركات ومكاتب الصرافة ومحصلي الأموال في دول أخرى من أجل الالتفاف على العقوبات الأميركية المصرفية والمالية.

ونسبت رويترز إلى مسؤول كبير طلب عدم نشر اسمه قوله إن واشنطن "لا يمكنها أن تغزل إيران. إذا نجحوا في وقت مبيعنا النفطية، فسوف نصدّر المشروبات والأغذية والبتروكيماويات والخضروات وكل ما يخطر على بالك".

وأشار علي واعظ مدير مشروع إيران في مجموعة الأزمات الدولية إلى أن "إيران صاحبة خبرة كبيرة في العيش



طهران في طريق مسدود